

# الفصل الثالث: تقييم علاقة الدين بالدولة

## تقييم تطبيق الشريعة في العالم الإسلامي: مقارنة شاملة

إميليا جوستينا باول Emilia Justyna Powell

ستيفن كريستيان مكديويل Steven Christian McDowell

روبرت أوبراين Robert O'Brien

جوليا أوكساس أوغلو<sup>1</sup> Julia Oksasoglu

### مقتطف

تحاول مجموعة متزايدة من الدراسات ربط الشريعة الإسلامية بنواتج سياسية دولية ومحلية. وينطلق معظمها من الدساتير لتقييم التزام الدول بأحكام الشريعة في القضاء المحلي. إلا أن الدساتير ليست في أحسن الأحوال سوى مقدمة لتأسيس جهاز قانوني. فالنظام القانوني ككل، بما فيه الدساتير والقوانين والممارسات دون الدستورية، هو ما يحدّد التوازن الفعلي في الدولة بين القانون العلماني وأحكام الشريعة. كما نؤكد بأن اتجاه الدراسات العيانية لتطبيق الشريعة الإسلامية يعالج أوجه القصور في الدراسات الحالية، من خلال معرفة مدى خضوع جهات فاعلة في الدولة لمؤسسات محددة إسلامية أو دستورية أو غيرها. وتستخدم الدول ذات الغالبية المسلمة العرف غالبًا لاستكمال تطبيق الشريعة وإغنائها في الأنظمة القانونية المحلية. ومن هنا يلعب العرف دورًا في التمييز بين المناهج المختلفة لتطبيق الشريعة، الأمر الذي يصعب تغطيته

---

<sup>1</sup> إميليا جوستينا باول هي أستاذة مشاركة في قسم العلوم السياسية، بالتزامن مع تعيينها في كلية الحقوق بجامعة نوتردام. ستيفن كريستيان مكديويل هو زميل ما بعد الدكتوراه في جامعة نوتردام. روبرت أوبراين هو مستشار، بالاستخبارات الدفاعية والعسكرية، بوز آلن هاملتون. جوليا أوكساسوغلو طالبة بالحقوق في جامعة كولومبيا.

بالدساتير وحدها. وقد توصلت سلسلة من الدراسات الموجزة للأنظمة القانونية السعودية والباكستانية والماليزية إلى النتيجة التالية: إن الجمع بين منطوق الدستور والممارسات القانونية دون الدستورية والعرف هو السبيل الوحيد للتوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن مستويات تطبيق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي.

## المقدمة

ما الذي يزيد أو يقلل من الطبيعة الإسلامية لبلد ما؟ لقد اجتهدت الدراسات ومجتمع صناع السياسات لوضع تعريف شافٍ يصف بدقة شكل البلد الإسلامي وسير حياته اليومية. هل هو حضور الشريعة في القوانين المحلية؟ أم هو عمق تدين السكان؟ وعلى حد تعبير بيرغر، فإن "وَسَمَ الدَّوْلَةَ بِأَنَّهَا "إِسْلَامِيَّةٌ" يَعْتَمَدُ عَلَى عَوَامِلَ مُخْتَلَفَةٍ، وَيَعْبَرُ غَالِبًا عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْمُرَاقِبِ"<sup>2</sup>. ويتضمن ذلك أبعادًا متعددة "لإسلامية" الدولة، للكثير منها آثار مهمة على الديناميات السياسية الداخلية والخارجية للبلد المعني. إن وجود الشريعة الإسلامية، بأي تفسير لها، في النظام القانوني المحلي للدولة هو أكثر الأبعاد وضوحًا وأهميةً وتأثيرًا على الحياة اليومية لملايين الناس.

بعد عقود عدة من التطلعات العلمانية إلى التغيير، لا تزال القوانين المستمدة من الدين أساس الغالبية الساحقة للأنظمة القانونية في العالم الإسلامي. وفي الواقع، تشكل الأنظمة القانونية المحلية في العديد من هذه البلدان حلبة تنافس بين القوانين العلمانية والدينية. وتكشف هذه العلاقة عن طبيعة إشكالية متأصلة لما يعنيه حكم مستند إلى الإسلام أو مستوحى منه.<sup>3</sup> إضافةً لذلك، ليس هناك أي دليل على أن إدراج الشريعة في القوانين الإلزامية للدولة سوف يتراجع أو يصبح موحدًا في العالم الإسلامي في المدى المنظور. والواقع أن البلدان التي تتبنى الإسلام رسميًا

<sup>2</sup> موريتس بيرغر، وجهات نظر إسلامية حول القانون الدولي، في الثقافة والقانون الدولي 105-117 (بول ميرتس، إصدار، 2008).

<sup>3</sup> في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أننا لا نتعامل مع المسألة المعيارية المتمثلة فيما إذا كانت القوانين القائمة على الإسلام كدمجة في حوكمة الدولة هي الشريعة "الحقيقية" أو ما إذا كان من الممكن حتى للدولة أن تكرر مبادئ الشريعة الإسلامية التقليدية في جهازها القانوني المحلي. الأهم من ذلك، يجب على المرء أن يدرك أنه، تاريخياً، كان هناك فصل بين موقع السلطة القانونية والدولة في حد ذاتها في العالم الإسلامي. كما أننا لا نسعى إلى مناقشة المعنى الدقيق لمصطلحات "الإسلام" أو "الإسلام". انظر عزة ر. حسين، سياسات تقنين الشريعة: النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة (2016).

كجزء لا يتجزأ من جهاز الدولة، تتبنى فهمًا خاصًا لمصدر حكم الدولة والقيم المعتمدة وشكل العلاقة بين القانونين العلماني والديني.

ترتبط مجموعة كبيرة من البحوث السابقة بين تطبيق الشريعة في الأنظمة القانونية المحلية في العالم الإسلامي والسلوك السياسي على الصعيدين المحلي والدولي.<sup>4</sup> إلا أن الكثير منها يستخدم الوثائق الدستورية كمؤشرات دقيقة على حضور الأحكام الدينية في النظام القانوني. فالدساتير ليست سوى جزء من الجهاز القانوني المحلي، والنظام القانوني بمجمله، بما فيه الدساتير، هو الذي يحدد الفرق بين القيم الدستورية وتطبيقها. وتتفاعل الأطر القانونية المحلية، بما فيها المؤسسات العرفية، مع الشريعة الإسلامية بصورة واسعة، بحيث تحدّ أو تعزز من دور الأمر الواقع الذي تلعبه الأحكام الدينية. ويرتدي هذا الأمر أهمية خاصة في ظروف العالم الإسلامي، لأن بلدانًا عديدة ذات أغلبية مسلمة غيرت دساتيرها لمحاكاة أو استلهام النماذج الغربية. ولذلك، فإن مزيجًا من المبادئ الدستورية والقوانين والمؤسسات العرفية هو السبيل الوحيد لإجراء تقييم دقيق للتوازن بين القوانين الدينية والعلمانية في العالم الإسلامي.

نستخدم في هذه الدراسة القوانين والمؤسسات الرسمية والمؤسسات المدعومة من الدولة لتقييم العلاقة بين القوانين الدينية والعلمانية في الدول الإسلامية. وتنقسم مساهمتنا في ذلك إلى شقين. أولاً، إن الانتقال التجريبي نحو الممارسة القانونية الإسلامية لممارسة الشريعة الإسلامية، بما تعنيه من أحكام وإجراءات تؤثر بشكل اعتيادي على دوائر النظام القانوني الفاعلة، يزيد من فاعلية المناهج السابقة من خلال تقييم مدى الخضوع الفعلي للجهات الفاعلة في الدولة لمؤسسات إسلامية محددة. ثانيًا، لمعرفة مدى شمولية تأثير الشريعة على القضاء المحلي، فإننا نقترح آلية دقيقة لقياس عامل تغير شدة تطبيق الشريعة في دول العالم الإسلامي الحديث.

---

<sup>4</sup> انظر حسين عسكري وحسين محمد خان، مؤشرات الإسلام (2016)؛ جيرغ غوتمان وستيفان فويغت، حكم القانون والدستورية في الدول الإسلامية، 162 الاختيار العام، رقم 3-4، 351-380 (2015)؛ إمبليا جوستينا باول، دول القانون الإسلامي والحل السلمي للنزاعات الإقليمية، 69 جريدة المنظمة الدولية 777-807 (2015) [من الآن فصاعداً باول، النزاعات الإقليمية]. إمبليا جوستينا باول، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: الحل السلمي للمنازعات (سيصدر في 2019).

## تعريف الدولة الإسلامية

الدولة الإسلامية هي دولة يُنَاط بجانب أساسي وبارز من نظامها القانوني المحلي تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية بشكل إلزامي، ويشكّل المسلمون 50 بالمئة من سكانها على الأقل.<sup>5</sup> وفي الواقع، نحن مدركون لإشكالية هذا المصطلح.<sup>6</sup> فمن الصعب تحديد هل القانون أو المؤسسة 'مستمدة' من الشريعة' بسبب الطبيعة الدينامية والخلافية للشريعة الحديثة. ومع ذلك، فإن التصنيف كدولة إسلامية لا يطرح مفهوماً نظرياً مفيداً فحسب، بل وأداة تجريبية قيمة وفعالة من الناحية المفاهيمية أيضاً.<sup>7</sup> ولا تضم هذه الفئة إلا بلداناً تربطها بالشريعة علاقة قانونية مشتركة ومعترف بها رسمياً؛ وهي صلة تتجاوز الانقسامات الإثنية والثقافية والجغرافية في العالم الإسلامي. كما أن هذا التعريف لا يستند حصراً إلى الانتماء الديني لسكان الدولة، بل يكشف إن كانت الدولة تحاول رسمياً وبطريقة مباشرة وإلزامية تطبيق الشريعة كجانب أساسي من قانون الأحوال الشخصية أو القانون المدني أو التجاري أو الجنائي.<sup>8</sup> ويؤكد العنصر الثاني من التعريف، ببساطة، على أن تطبيق الشريعة في دولة معينة يؤثر على جزء كبير من سكانها.

يتمثل الجانب الأهم في هذا التصنيف كدولة إسلامية بأنه محايد كحكم قيمة؛ إذ لا يحتوي على دلالة معيارية عن مدى تطبيق النظام القانوني المحلي للشريعة "الأصيلة" أو "الصحيحة"، كما لا يجنح مطلقاً إلى تعريف مصطلحي "الإسلام" أو "الإسلامية". ورغم أن بحثنا مدين لدراسات تراعي تلك الجوانب، فإن أهدافنا وصفية وعملية في المقام الأول، ولا نبتغي إلا وضع إطار

<sup>5</sup> تتأهل هذه الدول حالياً لشروط الشريعة الإسلامية: أفغانستان، الجزائر، بنغلاديش، البحرين، بروناي، جزر القمر، مصر، غامبيا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، جزر المالديف، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن. بول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه و بول، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الحاشية 4 أعلاه.  
<sup>6</sup> يؤكد حلاق أن مفهوم الحكم الإسلامي "يرتكز على أسس أخلاقية وقانونية وسياسية واجتماعية وميتافيزيقية تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي تدعم الدولة الحديثة"، وبالتالي ترفض فكرة "الدولة الإسلامية" تماماً. وائل حلاق، الدولة المستحيلة 49 (2013).

<sup>7</sup> يدعم بوين هذا الانتقاد من خلال الإشارة إلى أنه في إندونيسيا، "يمكن للشريعة أن تكون بمثابة مصطلح لجميع الأغراض". وللتوضيح أكثر، عندما أعلن حاكم إقليم أتشيه أن حكومته ستطبق الشريعة في جميع أنحاء المقاطعة، كان موظفو المراتب الدنيا في السلك المدني غير متأكدين مما قد يعنيه هذا البرنامج من الناحية الموضوعية. جون ر. بوين، الإسلام والقانون والمساواة في إندونيسيا 1 (2003).

<sup>8</sup> للتدليل على ذلك، تطبق تركيا، وهي دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة، مجموعة علمانية بالكامل من القانون المحلي تستند بشكل كبير إلى التقاليد القانونية المدنية. فمقارنة تركيا مع المملكة العربية السعودية أو البحرين، على سبيل المثال، ستقارن بين النظم القانونية والنهج المختلفة نوعياً لمبادئ القانون وممارسته، على الرغم من الخصائص الديموغرافية لتلك البلدان. عبد الله أحمد النعيم، الإسلام والدولة العلمانية: التفاوض على مستقبل الشريعة (2008). انظر بول، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الحاشية 4 أعلاه.

يتيح للباحثين المقبلين تمييز مدى سماح بلدان مختلفة لمبادئ وممارسات مستمدة من الشريعة الإسلامية بحكم الأفراد والجماعات ضمن نطاقها السيادي. ولا نستهدف التنظير المعياري للشكل الصحيح لـ"الإسلامية" و"الشريعة"<sup>9</sup>.

### تقييم تطبيق الشريعة في الأنظمة القانونية المحلية

إن مدى التزام المجتمع أو الاقتصاد بالمثُل الإسلامية، بأي تفسير لها، هو مجال بحث شائع بين علماء التقليد القانوني الإسلامي.<sup>10</sup> ولكن النهج الأكثر شيوعاً في تقييم الالتزام بالشريعة فيحكم الدولة ينصب على الدستور.<sup>11</sup> فالدساتير تتضمن معلومات عن التزام الدولة بتطبيق الشريعة لأسباب متعددة. أولاً، تنص الدساتير على مصادر السلطة الشرعية للدولة وشكل الحكومة والإطار القانوني. فالمؤسسات القانونية دون الدستورية لا تتضمن المثل العليا القانونية والسياسية للدولة. كما أن النظرية الدستورية التقليدية تعتبر الدستور بحد ذاته أسمى القوانين الوضعية، باستثناء الدساتير التي تضع النظام القانوني برمته تحت سلطة الإسلام.<sup>12</sup> وهذا يعني أن أي تحليل يستهدف وصف مجمل النظام القانوني ويُغفل الدستور هو تحليل منقوص بحكم التعريف. وأخيراً ومن زاوية أكثر براغماتية، فإن الدساتير متوفرة على نطاق واسع وتشكل مصدر معلومات سهل المنال عن الإطار القانوني للدولة.

<sup>9</sup> انظر شهاب أحمد، ما هو الإسلام؟ أهمية أن تكون إسلامية (2016)؛ مارشال ج. اس. هودجسون، مشروع الإسلام. الضمير والتاريخ في الحضارة العالمية (1974).

<sup>10</sup> انظر عموماً الإمام فيصل عبد الرؤوف، تعريف الدولة الإسلامية، قياس وفهرسة الدول الإسلامية المعاصرة (2015)؛ شهرزاد س. رحمان وحسين العسكري، مؤشر الإسلام الاقتصادي، 10 جريدة الاقتصاد العالمي، رقم 3 (2010). انظر أيضاً عسكري ومحمد خان، مؤشرات الإسلام، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>11</sup> للحصول على أمثلة من هذا النهج، انظر داود إ. أحمد، ومؤمن جودة، قياس الأسلمة الدستورية: مؤشر الدساتير الإسلامية، Hastings Int'l & Comp. L 38. منقح، (2015) no. 1؛ غوثمان وفويت، حكم القانون، الحاشية 4 أعلاه؛ بول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه. يعد نهج فوكس لقياس العلاقة بين الدين والدولة أكثر شمولاً، لكن تركيزه على الدين، يفسر على نطاق واسع، ومن المرجح بالتالي أن يمر فوق بعض السمات المميزة للشريعة كما هو مطبق في إطار قانوني محلي للدولة. جوناثان فوكس، بناء المقاييس المركبة للدين والدولة، 7 جريدة متعددة التخصصات للبحث في الدين، رقم 8، 1-39 (2011).

<sup>12</sup> انظر ران هيرشل، الثيوقراطية الدستورية 72 (2010). أيضاً، ليست كل الدساتير مكتوبة. وفقاً للفضل، تعد نيوزيلندا وإنجلترا ديمقراطيات دستورية دون دساتير مكتوبة. خالد أبو الفضل، مركزية الشريعة للحكومة والدستورية في الإسلام، في الدستورية في البلدان الإسلامية: بين الاضطرابات والاستمرارية (غروت راينر وتيلمان رودر، محرران، 2012).

لكن الدساتير لا تقدم بمفردها صورة دقيقة عن مدى تطبيق الشريعة ضمن الجهاز القانوني المحلي للدولة. فالأنظمة القانونية هي هرم متشابك تتسلسل فيه مختلف القوانين حسب أهميتها ونطاقها ومحتواها. وتتبوأ الدساتير ذروتها، بينما تحتل القوانين العادية، كالقوانين المدنية والجنائية، مستويات أدنى. وتؤثر عادةً أجهزة الدولة القانونية الأدنى على الأفراد والجماعات، بينما لا يتأثر عملها بالأحكام الدستورية إلا فيما ندر. فعلى سبيل المثال، يستخدم النظام القانوني القوانين الجنائية والإجراءات القضائية الأساسية على نطاق واسع لتوجيه تلك الأجهزة الفاعلة وتقييدها، في حين أن لغة الدستور التي تغلب عليها الخطابية تدعم النظام القانوني بطريقة أكثر عمومية بكثير. ويمكن القول إن استخدام الدساتير كمؤشرات موثوقة عن "الإسلامية" (Islamness) واستبعاد المؤسسات القانونية الأخرى، هو دليل على أن ما يبدو في أعلى مستويات النظام القانوني للدولة يمثل جميع مستويات الحكم فيها. ويتجاهل هذا النهج غير المتوازن القوانين الملزمة الأدنى مرتبة من الدستور والمؤسسات العرفية التي تملك سلطة تغيير دور الأمر الواقع للشريعة في الدولة والمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واءمت معظم الدول الإسلامية دساتيرها بما يتناسب مع منحى الدساتير الغربية، وهي واقعة قد تحجب التزاماً عميقاً بتطبيق الشريعة على مستوى دون الدستوري. ولكن اقتصار قياس تطبيق الشريعة في العالم الإسلامي على مقارنة دون دستورية أمر محفوف بالمصاعب هو الآخر. ويشير تجاهل اللغة الدستورية إلى أن مؤسسات قانونية محدودة للغاية تستطيع وسم جميع مستويات مؤسسات الدولة القانونية الملزمة. وباختصار، فإن تأثير الشريعة يتجاوز الأحكام الدستورية، إلا أن هذه الأحكام لا تزال تمثل جزءاً حيويًا من إطار الدولة القانوني، ينبغي مراعاتها في أي تحليل للأنظمة القانونية في العالم الإسلامي.

ثمة جانب أخير في الأنظمة القانونية المحلية لا يمكن تجاهله عند قياس تطبيق الشريعة، وهو العرف. فمنذ البداية اعتمدت الشريعة، بجميع تفسيراتها، على علاقة تعاون مع القانون العرفي، بوصفه أنماطاً سلوكية وممارسات راسخة تجري مجرى القوانين بالنسبة للسكان.<sup>13</sup> وفي كثير

<sup>13</sup>راجع قاموس *Black's Law* (الإصدار العاشر لعام 2014).

من الحالات، يُثري العرف الأحكام الإسلامية أو يدعمها أو يوجهها، عندما تكون غائبة أو غير واضحة في المصادر التقليدية للشريعة. فعلى سبيل المثال، اعتمد النظام القانوني المعقد للإمبراطورية العثمانية على تعايش الشريعة، كما فسرها فقهاء المسلمين، مع قوانين السلطان التي سُنّت عمومًا انطلاقًا من الأعراف التركية السابقة للإسلام.<sup>14</sup> إلا أن "قانون السلطان" لا يسود إلا إذا كان موضوعه لا يخضع لأحكام الشريعة العليا. وبالمثل، يُسمح للقضاة في البحرين والأردن وسوريا الحديثة باستخدام العرف بشكل قانوني للفصل في بعض النزاعات، شريطة ألا تكون المسألة المطروحة مدرجةً في أحكام الشريعة.<sup>15</sup> ومما له دلالة كبيرة أن العرف بحدود ارتباطه مع الشريعة، يستطيع إحداث فرق كبير في الأنظمة القانونية المحلية المماثلة الأخرى. وسواء طُبّق العرف بحذافيره في محاكم الدولة أو في الهيئات القضائية الأخرى، أو اعتبر مصدرًا أساسيًا أو ثانويًا للقانون، فإن الحديث يطول عن طرائق تطبيق الشريعة في الدول الإسلامية. ولعل الأهم من ذلك الصعوبة البالغة في قياس استخدام العرف في النظام القانوني من خلال دراسة الدستور فقط. فلا يمكن أن نفهم تمامًا طبيعة العلاقة بين القانون العلماني والعرف والشريعة في نطاق قضائي معين، إلا بتحليل الممارسات دون الدستورية، بل وحتى المؤسسات غير الرسمية.

ولذلك يُعد إدراج القوانين دون الدستورية والعرف، وليس الدساتير فقط، أمرًا ضروريًا عند تقييم التزام الدولة بتطبيق الشريعة. فليست الشريعة مجرد مجموعة من الأحكام القانونية،<sup>16</sup> بل هي طريقة عيش تشمل جميع مناحي الحياة، مستمدة من النصوص ومصادر الدين الإسلامي المقدسة، ويخضع لها جميع المسلمين. وإن مجرد تحليل النصوص الدستورية لا يكفي ببساطة للاستدلال

---

<sup>14</sup> شبلي ملاط، مقدمة في قانون الشرق الأوسط (2007). في الواقع، عرفت العرف في نهاية المطاف كمصدر رسمي للقانون في ميغيل، القانون المدني العثماني. أهارون لايش، وثائق قانونية من صحراء يهودا (2011).

<sup>15</sup> ومن المثير للاهتمام، العكس هو الحال في مصر والعراق والكويت وقطر. في هذه الدول، عادةً ما تكون الأسبقية عادةً. نبيل صالح، القانون الذي يحكم العقود في شبه الجزيرة العربية، 38، Int'l & Comp. L.Q.، رقم 4، 761-787 (1989).

<sup>16</sup> لمزيد من المناقشة حول طبيعة الشريعة، انظر ح.

باتريك جلين، التقاليد القانونية في العالم: التنوع المستدام في القانون (الإصدار الخامس 2014)؛ وائل حلاق، أصول وتطور الشريعة الإسلامية (2005). انظر أيضًا ملات، مقدمة، الحاشية 14 أعلاه.



على وجود تعاليم إسلامية وتطبيقها في بلد معين. ومن الناحية التاريخية وفي الدول الحديثة، لم تظهر الشريعة، بأي تفسير لها، في الوثائق الدستورية فقط، بل وفي القوانين الأدنى أيضًا. ولذلك فإننا نطرح مقارنة شاملة لتقييم تطبيق الشريعة. ولا نستطيع إجراء تقييم دقيق لمدى تبني النظام القانوني للدولة تطبيق أحكام مستمدة من الشريعة إلا باستخدام معلومات مستقاة من جميع مستويات الهرم القانوني للدولة؛ أي منطوق الدستور والقوانين دون الدستورية والمعايير العرفية. فمن خلال دراسة القوانين الأدنى والعرف، يمكن تخفيف الانحراف الفعلي للتحليلات الدستورية البحتة، بمعرفة أدق لسلطة الشريعة في تنظيم سلوك الأفراد. ولا يتحقق بالتالي تقييم مدى تطبيق الشريعة في الأنظمة القانونية المحلية للدولة الإسلامية بطريقة شاملة، إلا بالجمع بين النصوص الدستورية والممارسات دون الدستورية والعرف.

### دراسات عيانية: تطبيق الشريعة في الممارسة

توضيحًا لفائدة مقاربتنا، نعرض بإيجاز ثلاث دراسات عيانية تُبيِّن ضرورة إجراء دراسة مشتركة للدساتير والممارسات القانونية دون الدستورية والعرف، لتقييم مستويات تطبيق الشريعة بدقة. وسننظر في تجارب المملكة العربية السعودية وباكستان وماليزيا، بوصفها دولاً إسلامية يتجاوز حضور الشريعة فيها النصوص الدستورية ويصل إلى عمق المستوى القانوني دون الدستوري.

### المملكة العربية السعودية

تُعد العربية السعودية عمومًا من الدول الإسلامية الأكثر التزامًا بتطبيق الشريعة في جهازها القانوني المحلي. ورغم أن الوثيقة الدستورية الأساسية فيها المعروفة بالنظام الأساسي للحكم، لم تصدر إلا في عام 1992، فإنها تؤكد تمامًا هذه المقولة. ومع أن هذا النظام المذكور يعمل بحكم الواقع كوثيقة دستورية، فإن المادة الأولى منه تنص على أن الدستور الحقيقي للمملكة العربية السعودية هو "كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم".<sup>17</sup> ومع أنه في الواقع قصير

<sup>17</sup> النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية مقال 1 [فيما يلي القانون الأساسي السعودي].

جدًا، إلا أنه يذكر اسم "الله" 17 مرة وكلمتي "الشريعة" أو "الإسلام" 34 مرة.<sup>18</sup> وتنص المادة الأولى بوضوح على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وتربط المادة السادسة المواطنة بمبايعة "الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله".<sup>19</sup> ويلتزم بمجمله بتطبيق أحد مذاهب الشريعة، حتى في المواد الشبيهة بمواد الدساتير الغربية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 26 على عزم الدولة حماية حقوق الإنسان، لكنها تشترط أن تكون "وفق الشريعة الإسلامية" أيضًا. ويمكن القول إن المادة 23 تقدم أكثر الأدلة وضوحًا على جهود السعودية في تطبيق الشريعة: "تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله".<sup>20</sup>

وبصفة عامة، لا يتعارض سجل الممارسات القانونية دون الدستورية في المملكة العربية السعودية مع هذه المبادئ الدستورية. وتطبق المملكة حاليًا مجموعة أنظمة وإجراءات قانونية تدعم دور الشريعة كأعلى مصدر للتشريع، بما في ذلك حظر تناول الكحول على المواطنين المسلمين، وفرض عقوبات جنائية على الردة، ومنع النساء من العمل في القضاء.<sup>21</sup> ويطبّق نظام المحاكم السعودية بمجمله تعاليم الشريعة كما تفسرها الدولة في أحكامه. ولا يوجد محاكم علمانية على الإطلاق.<sup>22</sup> وحتى عندما تستخدم المحاكم أو المذكرات القانونية بعض المفاهيم العلمانية في بعض أحكامها، كما حدث في نظام الشركات الجديد لعام 2015 الذي أقرته الحكومة السعودية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، فمن الضروري ألا تتعارض مع أي من تعاليم الشريعة وفق المذهب الحنبلي الذي تتبناه الأسرة الحاكمة.<sup>23</sup> وبصرف النظر عن مناقشة مذهب الشريعة الذي يتبناه النظام الأساسي السعودي، فمن الواضح أن النظام القانوني المحلي برمته، على

<sup>18</sup> باول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4. انظر أيضا باول، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>19</sup> القانون الأساسي السعودي مقال 1, 6.

<sup>20</sup> القانون الأساسي السعودي مقال 23, 26.

<sup>21</sup> باول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>22</sup> ينص النظام الأساسي للحكم على أن "تطبق المحاكم على القضايا المعروضة عليها أحكام الشريعة الإسلامية، على أساس القرآن والسنة، وأيا كانت القوانين التي لا تتعارض مع القرآن والسنة التي قد تصدر السلطات." القانون الأساسي السعودي مقال 48.

<sup>23</sup> قانون الشركات العربية السعودية 1437H/2015G؛ القانون الأساسي السعودي مقال 48.

المستويين الدستوري ودون الدستوري، مليء بالإحالات إلى الشريعة. ويتغير هذا الاستنتاج إلى حد ما عندما يتدخل العرف، الذي يؤثر، على شكل ممارسات وشعائر قبلية عمومًا، على مستويات متعددة من الهرم القانوني السعودي.<sup>24</sup> إن شكل الحكم المتبع في النظام الملكي السعودي قبلي في جوهره، ويستند إلى سلطة ونسب قبيلة آل سعود.<sup>25</sup> إضافةً إلى أن الإيديولوجيا الوهابية التي تتبناها الدولة السعودية، تتضمن أحكامها في تطبيق الشريعة جوانب عديدة من الأعراف العربية قبل الإسلام.<sup>26</sup> وفي المستويات الأدنى من هرم القانون السعودي، يُستخدم العرف القبلي غالبًا في قضايا متعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الملكية والقانون الجنائي وتسوية النزاعات، لا سيما في المناطق الريفية. ومع أن المحاكم السعودية الرسمية مطالبة بتطبيق الشريعة على الأفراد، فإن نسبة كبيرة من النزاعات الناشئة في المناطق القبلية تجري تسويتها وفق العرف المحلي خارج المحاكم. ورغم أن التطورات الأخيرة المتعلقة بتحديث الاقتصاد السعودي وتوسيع سلطة الدولة في المناطق القبلية قد قلصت دور العرف إلى حد ما في حياة المواطنين السعوديين، تأخذ الشريعة والعرف شكل علاقة تكافلية مع الدولة. ولذلك يغدو مستحيلًا فهم النظام القانوني السعودي بمجمله دون دراسة تأثير الممارسات القانونية دون الدستورية والعرف.

## باكستان

بخلاف النظام الأساسي السعودي الذي يعمل كدستور أمر واقع، يُعتبر الدستور الباكستاني الحالي الذي صودق عليه لأول مرة في عام 1973، دستورًا رسميًا للدولة الباكستانية. ولكنه يتطلع مثله بشدة إلى تطبيق الشريعة. فعلى سبيل المثال، تضمّن نص 1973، بعد تعديله في عام 2012، 42 إشارة إلى "الله" و 147 إحالة إلى "الشريعة" أو "الإسلام"، مع ملاحظة أنه أطول

<sup>24</sup> حسين الإسماعيلي، على قارب بطيء نحو حكم القانون: طبيعة القانون في النظام القانوني السعودي العربي، 26 Ariz. J. Int'l & Comp. L., رقم 1، 47-1 (2009) [من الآن فصاعدا الإسماعيلي، حكم القانون].

<sup>25</sup> وبالفعل، فإن القانون الأساسي للحكم يقتضي صراحة أن "يقتصر الحكم على أبناء المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، وأبناء أبنائه." مثل هذا الحكم يعد أكثر انعكاسًا للتسلسل الهرمي القبلي من أي أمر قضائي إيجابي موجود في القرآن أو السنة. الإسماعيلي، حكم القانون، الحاشية 24 أعلاه؛ القانون الأساسي السعودي 5. الإسماعيلي، حكم القانون، الحاشية 24 أعلاه؛ القانون الأساسي السعودي 5.

<sup>26</sup> الإسماعيلي، حكم القانون، الحاشية 24 أعلاه.

وأكثر تفصيلاً من نظيره السعودي.<sup>27</sup> ورغم أن النظام في باكستان ليس ملكياً، ينص الدستور على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام وأن الشريعة هي المصدر الأعلى للتشريع. وفي الواقع ينص دستور عام 1973 في أول فقرة من ديباجته على التزام باكستان بتطبيق الشريعة: "لما كانت السيادة على العالمين لله تبارك وتعالى وحده، ولما كانت السلطة التي منحها لشعب باكستان ليمارسها في حدود ما شرَّعه أمانة مقدسة".<sup>28</sup> وتتوسع المادة 31 بهذا الالتزام من خلال مطالبة الدولة باتخاذ "الخطوات اللازمة لتمكين مسلمي باكستان..... من تنظيم حياتهم وفقاً للمبادئ والمفاهيم الأساسية للإسلام، وتهيئة الإمكانيات اللازمة لتمكينهم من فهم معنى الحياة، وفقاً للقرآن الكريم والسنة النبوية". مما يجعل التعليم الإسلامي إلزامياً.<sup>29</sup> وبغض النظر عن المذهب الذي يعتمده الدستور، وانطلاقاً من المعايير الدستورية فقط، يعد التزام باكستان بتطبيق الشريعة التزاماً قوياً نسبياً.

وعلى أية حال، فإن تطبيق الشريعة في باكستان أكثر تعقيداً على المستوى دون الدستوري. وينطبق ذلك بشكل خاص على دور المرأة في القضاء. ففي حين تمنع دول إسلامية عديدة، بما فيها المملكة العربية السعودية، النساء من العمل كقضاة، فإن باكستان لا تمنعهن.<sup>30</sup> وفي الواقع، عُينت أول قاضية في المحكمة العليا في بيشاور في عام 1994.<sup>31</sup> إضافةً إلى أن باكستان لا تُجرّم الردة؛ وهي ممارسة شائعة نسبياً في دول إسلامية أخرى.<sup>32</sup> وعلاوةً على هذه الممارسات المتميزة، فإن أغلب محتويات النظام القانوني الباكستاني، عدا الدستور، مستمدة من القانون البريطاني المطبق في المستعمرات، بما في ذلك الجزء الأساسي من القانون الجنائي وقانون

<sup>27</sup> بول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه. انظر أيضاً بول، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>28</sup> مقدمة عن دستور باكستان.

<sup>29</sup> Id. في المقال 31 § 1, 2.

<sup>30</sup> بول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>31</sup> عارف نظامي، باكستان تحصل على أول مقعد لجميع الإناث، باكستاني تايمز،

<http://www.pakistantoday.com.pk/2013/05/03/national/pakistan-gets-first-all-female-bench/>

((2013)).

<sup>32</sup> بول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه. في الواقع، مشروع قانون كان من شأنه أن يمنح الذكور عقوبة الإعدام والحياة في السجن للنساء بسبب ارتكابهم للردة فشل في تمرير البرلمان الباكستاني عام 2007. مكتبة الكونغرس، القوانين التي تجرم الردة في اختصاصات قضائية محددة، (2014) (<http://www.loc.gov/law/help/apostasy/apostasy.pdf>).

أصول المحاكمات.<sup>33</sup> وفي الحقيقة فإن عناصر عديدة من القانون الباكستاني استُمدت من الشريعة (مثل أحكام الحدود الإسلامية لعام 1979 التي تسمح بتطبيق عقاب جسدي على من يرتكب جرائم تنطبق عليها أحكام الحد، ومحكمة الشريعة الاتحادية في باكستان التي أنشئت في عام 1980 لضمان موافقة القوانين الجديدة مع الشريعة)، بهدف "إضفاء طابع إسلامي" على مقاطع من نظام قانوني علماني آخر مستمد من القانون العام.<sup>34</sup> ويلعب العرف دورًا هامًا في النظام القانوني الباكستاني أيضًا، ولا سيما في المناطق الريفية ذات التواجد الحكومي المحدود.<sup>35</sup> ويُستخدم نظام معقد لحل النزاعات غير الرسمية كمكمل للنظام القانوني الرسمي، أو حتى كبديل عنه في جميع أنحاء باكستان، ولا سيما في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وقد حاولت الدولة تنظيم هذا النظام الذي يتضمن عادةً تدخل مجموعات من شيوخ القبائل أو القرى في حل النزاعات بموجب العرف القبلي أو المحلي. ومن المثير للاهتمام أن المتنازعين يرفعون قضاياهم في أكثر الأحيان إلى محاكم الصلح الرسمية وغير الرسمية في آن واحد. ومع ذلك، لا يزال العرف الذي تطبقه جهات غير حكومية فاعلة ينظم حياة العديد من المواطنين الباكستانيين على المستوى المحلي، ولا سيما في مسائل صغيرة متعلقة بالأحوال الشخصية أو الممتلكات.

ومن هنا، توضح حالة باكستان المأزق المتوقع لاعتماد الدساتير وحدها لتقييم الجهود الحكومية في تطبيق الشريعة داخل البلد المعني. ويُشير الحكم على النظام القانوني الباكستاني انطلاقًا من الإحالات الدستورية إلى الشريعة، إلى أكثر من مجرد تشابه مع التزام المملكة العربية السعودية بتطبيق أحد مذاهب الشريعة في نظامها القانوني المحلي. إلا أن نظرة على المشهد القانوني دون الدستوري تكشف أن النظام القانوني في باكستان هو مزيج معقد من القانون العام البريطاني المطبق في المستعمرات وأحد مذاهب الشريعة والعرف المحلي. فتطبيق الشريعة في باكستان

---

<sup>33</sup> مارتين لاو، الشريعة والقانون الوطني في باكستان، متضمنة في الشريعة: نظرة عامة مقارنة للنظم القانونية لاثني عشر دولة إسلامية في الماضي والحاضر 343-373 (طبعة جان ميشيل اوتو، 2010).

Id.<sup>34</sup>

<sup>35</sup> سليم أختر وآخرون، دراسة حول نظام العدالة غير الرسمي في باكستان،

<http://www.waterinfo.net.pk/sites/default/files/knowledge/Report%20Informal%20Justice%20System%20in%20Pakistan.pdf>.

ليس متماثلًا تمامًا مع العربية السعودية، فالمبادئ والمؤسسات المستمدة من التعاليم الإسلامية تُطبَّق بشكل مجزأ، وتضاف غالبًا إلى القوانين العلمانية القائمة. ولا يظهر هذا الفرق بين النظامين القانونيين السعودي والباكستاني إلا عند التدقيق في جميع مستويات الهرم القانوني للدولة، بما فيها الدساتير والممارسات القانونية دون الدستورية والعرف.

## ماليزيا

تشير مواد عديدة من الدستور الماليزي الحالي إلى التزام ماليزيا القوي بتطبيق الشريعة. ومثل باكستان والعربية السعودية، يجب أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، والإسلام دين الدولة الرسمي. ومع ذلك، تكفل المادة الثالثة حرية ممارسة الديانات الأخرى في نطاق القضاء الماليزي.<sup>36</sup> وحلف اليمين الإسلامي ملزمٌ لبعض صناعات السياسات، وليس بالضرورة للقضاة. ولكن اللافت أن الدستور الماليزي لا يعتبر الشريعة المصدر الأعلى للتشريع، ويشير إلى أن الدستور هو القانون الأعلى.<sup>37</sup> إضافةً إلى أن الدستور يعكس شكل الحكم الفيدرالي من خلال سماحه للحكومات الأدنى في المناطق، المعروفة باسم "ولايات"، بوضع قوانينها الخاصة الناظمة للممارسة والتعليم الإسلامي.<sup>38</sup> وفي الواقع، تنص المادة 12 على أنه "لكل جماعة دينية الحق في تأسيس ورعاية مؤسسات لتربية الأطفال بديانة هذه الجماعة... غير أنه يحق للاتحاد أو الولاية بموجب القانون أن يؤسس أو يرفع أو يساعد في تأسيس أو رعاية مؤسسات إسلامية"<sup>39</sup>. وتعكس هذه المادة تطبيقًا محدودًا للشريعة في بيئة دينية تعددية. كما يعكس المشهد القانوني الماليزي نظام حكم فيدرالي هرمي، وتركيبية ديموغرافية معقدة في البلاد. وفي الواقع فإن قرابة 40 بالمئة من المواطنين الماليزيين غير المسلمين.<sup>40</sup>

<sup>36</sup> دستور ماليزيا مقال 3 § 1؛ باول، النزاعات الإقليمية، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>37</sup> دستور ماليزيا مقال 4.

<sup>38</sup> Id. في المقال 11-12.

<sup>39</sup> دستور ماليزيا مقال 12 § 2.

<sup>40</sup> أندرو هاردينغ، الشريعة والقانون الوطني في ماليزيا، متضمنة في الشريعة: نظرة عامة مقارنة للنظم القانونية في اثني عشر بلدًا إسلاميًا في الماضي والحاضر 491-529 (إصدار جان ميشيل أوتو، 2010) [فيما بعد هاردينغ، القانون الوطني في ماليزيا].

إن تحليلًا موجزًا للقوانين والمؤسسات دون الدستورية يقدم معلومات إضافية عن النظام القانوني المحلي في ماليزيا. ومثل باكستان، تركت الممارسة الاستعمارية البريطانية أثرًا كبيرًا على القانون في ماليزيا بعد الاستعمار. والجدير بالاهتمام أن البريطانيين وضعوا نظامين قانونيين موازيين؛ يُطبَّق الأول القانون العام العلماني، ويستخدم الثاني الشريعة والعرف "العادات" في ولايات الملايو.<sup>41</sup> ولا يزال هذا النظام ساريًا بشكل عام. ولا يزال النظام القضائي العلماني يطبَّق إلى حد كبير القانون العام العلماني إلى جانب المحاكم الشرعية القائمة، رغم جهود الدولة الماليزية للحد من التداخل القضائي.<sup>42</sup> واللافت أن ماليزيا تكلف ولاياتها، وليس حكومتها الفيدرالية،<sup>43</sup> بتطبيق الشريعة ضمن نطاقها القضائي المحدود. مما يعني أن مستوى حضور الشريعة في الحكم في ماليزيا يختلف اختلافاً كبيراً حسب الولاية. فعلى سبيل المثال، سنّت ولايتي كيلانتان وتيرينغان وقوانين تسمح بإقامة الحد بسبب هيمنة الحزب الإسلامي الماليزي على حكومتي هاتين الولايتين.<sup>44</sup> كما أن ولاية بيرليس تلتزم بتطبيق قانون يعاقب على التجديف. إلا أن هذه القوانين لا تطبَّق سوى في هذه الولايات الإقليمية المحدودة جغرافياً، لأن مناطق أخرى عديدة في ماليزيا لا تعتمد مثل هذه القوانين. وفي الحقيقة، قال هاردينغ "كان توحيد السلطة القضائية ولا يزال أحد المهام العظيمة للشريعة الإسلامية في ماليزيا"، رغم أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل حتى الآن.<sup>45</sup> ومن الصعب إن لم يكن مستحيلًا، أن تتوحد على مستوى الدولة إدارة أربع عشرة ولاية وأنظمة قانونية مختلفة تطبَّق الشريعة بطرق متباينة.

وما يزيد الصورة تعقيدًا، أن ماليزيا وإندونيسيا ورثتا نظامًا عرفيًا متطورًا عن الشعوب الأصلية يعرف باسم "العادات". ويعد تطبيقه في ماليزيا قضية دولة؛ فالمادة 90 من الدستور الماليزي

<sup>41</sup> هاردينغ، القانون الوطني في ماليزيا، الحاشية 4 أعلاه.

<sup>42</sup> مزنة محمد، صعود الإسلام البيروقراطي وعلمنة الشريعة في ماليزيا، 83 شؤون الهادي، رقم 3، 505-524 (2010).

<sup>43</sup> أندرو هاردينغ، القانون والحكومة والدستور في ماليزيا (1996).

<sup>44</sup> هاردينغ، القانون الوطني في ماليزيا، الحاشية أعلاه 40.

<sup>45</sup> هاردينغ، القانون الوطني في ماليزيا، الحاشية أعلاه 40، 501. إحدى هذه المحاولات كانت قانون الأسرة الإسلامي لعام 1984، والذي ينطبق فقط على الأراضي الفيدرالية ولكنه كان يهدف إلى تبني الدول على نطاق واسع. واعتمد العديد من الدول هذا الإجراء، ولكن تم اعتباره مفرطًا في التحديث من قبل العديد من الشخصيات الدينية الماليزية المحافظة.

تحافظ على بعض العادات في قانون الأراضي في ولايات نيغري سمبيلان وملقا وترينغانو.<sup>46</sup> وتصون المادة الرابعة من قانون الأراضي الوطني الماليزي، الذي صدر لأول مرة في عام 1965، صراحةً حق التصرف بالأراضي الواقعة تحت أحكام "الحيازة العرفية".<sup>47</sup> إضافة إلى وجود نظام "محاكم محلية" رسمي يطبّق العرف المحلي على الأفراد في ولايتي ماليزيا الشرقية: صباح وساراواك.<sup>48</sup> وتواجد حتى عام 2013 نظام محاكم مشابه طَبّق العرف المحلي في بعض الحالات البسيطة في ولايات ماليزيا الغربية،<sup>49</sup> أُطلق عليه اسم محاكم بينغولو تيمناً باسم أحد رؤساء قرية ماليزية. والمهم أن الأنظمة القانونية المختلفة الثلاثة في ماليزيا؛ القانون العام والشريعة والعرف، جرى تنظيمها للحد من التداخل القضائي، ولكن التشابك فيما بينها لا يزال قائماً.<sup>50</sup> إلا أن ماليزيا على المستوى دون الدستوري، تطبّق الشريعة بكثافة على النطاق المحلي، حيث تقوم كل حكومة في الولايات الأربع عشرة بتطبيقها على نحو مختلف، واستكمالها بتطبيق العادات والأعراف.

وباختصار، فمن المستحيل إجراء تقييم دقيق لتطبيق الشريعة في ماليزيا دون العودة إلى الدستور والممارسات القانونية دون الدستورية. وبخلاف النهج الشامل للعربية السعودية في تطبيق الشريعة في عموم البلاد، وكذلك النظام القانوني المزدوج في باكستان، يسود في ماليزيا نهج محلي في تطبيق الشريعة. ويعتمد هذا النهج كثيراً على سلطة الولاية والعرف المحلي. وتعمل المحاكم الشرعية ومحاكم القانون العام العلماني والمحاكم العرفية إلى جانب بعضها البعض، وتتداخل الاختصاصات أحياناً في القضايا المتشابهة. وتعكس جوانب كثيرة في هذا النهج لتطبيق

<sup>46</sup> دستور ماليزيا مقال 90 § 1-3.

<sup>47</sup> قانون الأراضي الوطنية الماليزية (القانون 56 لعام 1965) مقال 4 § 2. النص الكامل لقانون الأراضي الوطني الماليزي لعام 1965، بصيغته المعدلة حتى الوقت الحاضر، متاح على

<http://www.kptg.gov.my/sites/default/files/article/NLC1956DIGITAL-VER1.pdf>.

<sup>48</sup> تشريع المحاكم الوطنية في ماليزيا 1992 (القانون 3 لعام 1992).

<sup>49</sup> ألغيت هذه المحاكم بموجب قانون (تعديل) المحاكم الفرعية لعام 2010 (القانون A1382)، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2013.

<sup>50</sup> تتمتع المحاكم الوطنية بالولاية القضائية على المخالفات البسيطة والنزاعات، ولكن فقط على الماليزيين العرقيين فقط إذا لم تكن المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية مختصة بالفعل. هاردينغ، القانون الوطني في ماليزيا، الحاشية 40 أعلاه؛ إسماعيل بن مات، العادات والإسلام في ماليزيا: دراسة في حل النزاعات القانونية (1985).



الشريعة التركيبية متعددة الإثنيات والأديان للمجتمع الماليزي. وهذا النظام القانوني المعقد إلى هذه الدرجة هو نتاج تكيف مع الاحتياجات المحلية الراسخة على حساب توحيد المبادئ والممارسات القانونية. والحال، فإن دراسة تقتصر على المبادئ الناظمة للمستويات العليا منهم القانون الماليزي لا تقدم صورة دقيقة أبدًا عن الاختلافات الجغرافية في النظام القضائي وفي تطبيق الشريعة في المستويات الأدنى للإطار القانوني الماليزي.

## الخاتمة

تحاول الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي اعتماد أحد مذاهب الشريعة كمصدر أساسي للتشريع في قوانينها المحلية. ويُعد تقييم التنوع والتشابه في هذا السياق أمرًا حيويًا، لاسيما وأن التفاعلات بين الدول الإسلامية وبقية العالم أصبحت، كما يبدو، علامة فارقة للقرن الحادي والعشرين. وإن مقاربتنا الشاملة في تقييم تطبيق الشريعة على المستويين الدستوري ودون الدستوري تزيد من فعالية المناهج السابقة. ولكن الأهم في استنتاجاتنا أنها تسلط الضوء على التباين الملحوظ في تطبيق الشريعة في العالم الإسلامي، فلا يوجد "نظام إسلامي نموذجي" تعتمد عليه جميع الدول الإسلامية، ومن المتوقع لاختلاف تطبيق الشريعة على مستوى الدولة أن يُحدث تأثيرات لا تحصى على القانون والسياسة، وحتى على السياسات الاقتصادية.

إن النموذج الغربي لإدارة الدولة، المطبق على نطاق واسع خارج العالم الإسلامي، يتبنى بشكل أساسي فكرة حكومة ودولة "محايدة دينيًا" بحكم القانون والواقع.<sup>51</sup> وبخلاف ذلك، تقع الشريعة في صميم الحكم الإسلامي في بلدان عديدة. حيث أُدرجت، بشكل أو بآخر، في الأنظمة القانونية المحلية للدول الإسلامية، مما يجعل مبادئ الشريعة فعالة، ليس على مستوى الفرد فحسب، بل على مستوى الدولة أيضًا. حيث تؤثر مؤسسات الشريعة الدستورية ودون الدستورية باستمرار على حياة الملايين. وفي الواقع، ثمة اختلاف جوهري في كيفية ارتباط الدين والقانون في إطار الحكم في الإسلام وفي الغرب. وبالمستوى نفسه، ثمة اختلاف واضح في كيفية تقييد واستكمال

<sup>51</sup>ملاط، مقدمة، الحاشية 14 أعلاه، 136.

الشريعة للمؤسسات القانونية العلمانية في الدول الإسلامية، وهي حقيقة يجب على علماء الشريعة  
المقبلين التقاطها وتحليلها وتبيان آثارها على الدولة والمجتمع.